قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢٩ لسنة ٢٠١٨

بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمده مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بقراره رقم ٢٧٠ د.ع (١٦) بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

وُوفق على انضمام جمهورية مصر العربية إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمده مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بقراره رقم ٢٧٠ د.ع (١٦) بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ محرم سنة ١٤٤٠هـ

(الموافق ١٥ سبتمبر سنة ٢٠١٨م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٩ جمادي الأولى سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ١٥ يناير سنة ٢٠١٩ م) .

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

الميثاق العربى لحقوق الإنسان(*)

وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

بقراره رقم 270 د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23

الديباجة :

انطلاقًا من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان الذي أعزه الله منذ بدء الخليقة ، وبأن الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات ذات القيم الإنسانية السامية التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والمساواة ؛

وتحقيقًا للمبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة والتسامح بين البشر ؛

واعتزازاً منها بما أرسته عبر تاريخها الطويل من قيم ومبادئ إنسانية كان لها الدور الكبير في نشر مراكز العلم بين الشرق والغرب مما جعلها مقصداً لأهل الأرض والباحثين عن المعرفة والحكمة ؛

وإيمانًا منها بوحدة الوطن العربي مناضلاً دون حريته ، مدافعًا عن حق الأمم في تقرير مصيرها والمحافظة على ثرواتها وتنميتها ، وإيمانًا بسيادة القانون ودوره في حماية حقوق الإنسان في مفهومها الشامل والمتكامل ، وإيمانًا بأن تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص هو معيار أصالة أي مجتمع ؛

ورفضًا لكافة أشكال العنصرية والصهيونية التي تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان وتهديداً للسلم والأمن العالميين ، وإقراراً بالارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلم والأمن العالميين ، وتأكيداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع الأخذ في الاعتبار إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام ؛

(*) تحفظت جمهورية العراق على بعض مواد الميثاق العربى لحقوق الإنسان وفقًا للمذكرة المرسلة إلى الأمانة العامة رقم ج/85/5/3 بتاريخ 2004/1/18 المقدمة من وفد جمهورية العراق إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان .

وبناءً على ما تقدم ، اتفقت الدول الأطراف في هذا الميثاق على الآتي :

(المادة الأولى)

يهدف هذا الميثاق في إطار الهوية الوطنية للدول العربية والشعور بالانتماء الحضاري المشترك إلى تحقيق الغايات التالية :

1 - وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية التي تجعل من حقوق الإنسان مُثُلاً سامية وأساسية توجه إرادة الإنسان في الدول العربية ، وتمكنه من الارتقاء بواقعه نحو الأفضل وفقًا لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة .

2 - تنشئة الإنسان في الدول العربية على الاعتزاز بهويته وعلى الوفاء لوطنه أرضًا وتاريخًا ومصالح مشتركة ، مع التشبع بثقافة التآخي البشري والتسامح والانفتاح على الآخر وفقًا لما تقتضيه المبادئ والقيم الإنسانية وتلك المعلنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

3 - إعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسؤولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات ، وتسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال .

4 - ترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة .

(المادة الثانية)

1 - لكافة الشعوب الحق في تقرير مصيرها ، والسيطرة على ثرواتها ومواردها ، ولها الحق في أن تقرر بحرية اختيار نمط نظامها السياسي ، وأن تواصل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

2 - لكافة الشعوب الحق في العيش تحت ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية .

3 - إن كافة أشكال العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحدٍ للكرامة الإنسانية وعائق أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب ، ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إزالتها .

4 - لكافة الشعوب الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي .

(المادة الثالثة)

1 - تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق ، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو المعتقد الديني، أو الرأي، أو الفكر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة ، أو الميلاد ، أو الإعاقة البدنية أو العقلية .

2 - تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق التدابير اللازمة لتأمين المساواة الفعلية في التمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق ، بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز بأي سبب من الأسباب المبينة في الفقرة السابقة .

3 - الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية ، والحقوق والواجبات ، في ظل التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة ، وتتعهد تبعًا لذلك كل دولة طرف باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق .

(المادة الرابعة)

1 - في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة ، والمعلن قيامها رسميًا ، يجوز للدول الأطراف في هذا الميثاق أن تتخذ ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع ، تدابير لا تتقيد فيها بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا الميثاق ، بشرط ألا تتنافى هذه التدابير مع الالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي ، وألا تنطوي على تمييز يكون سببه الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي .

2 - لا يجـوز فـي حـالات الطـوارئ الاسـتثنائيـة مخـالفة أحكام المواد التاليـة : المادة الخـامسـة ، المادة الثـامنة ، المـادة التـاسعـة ، المـادة العـاشرة ، المـادة الثـالثـة عشـرة ، المادة الرابعة عشرة فقرة (6) ، المادة الخامسة عشرة ، المادة الثامنة عشرة ، المادة التاسعة عشرة ، المادة العشرون ، المادة الثانية والعشرون ، المادة السابعة والعشرون ، المادة الثامنة والعشرون ، المادة التاسعة والعشرون ، المادة الثلاثون ، كما لا يجوز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية تلك الحقوق .

3 - على أية دولة طرف في هذا الميثاق استخدمت حق عـدم التقيـد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فوراً عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية بالأحكام التي لم تتقيد بها وبالأسـبـاب التي دفعتهـا إلى ذلك ، وعليهـا في التـاريخ الذي تنهي فيه عـدم التقـيـد أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريقة ذاتها .

(المـادة الخـامسة)

1 - الحق في الحياة حق ملازم لكل شخص .

2 - يحمي القانون هذا الحق ، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا .

(المـادة السـادسة)

لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام إلا في الجنايات بالغة الخطورة وفقًا للتشريعات النافذة وقت ارتكاب الجريمة وبمقتضى حكم نهائي صادر من محكمة مختصة ، ولكل محكوم عليه بعقوبة الإعدام الحق في طلب العفو أو استبدالها بعقوبة أخف .

(المـادة السـابعة)

1 - لا يجـوز الحكم بالإعـدام على أشـخـاص دون الثـامنة عـشـر عـامًـا مـا لم تنـص التشريعات النافذة وقت ارتكاب الجريمة على خلاف ذلك .

2 - لا يجـوز تنفيذ حكم الإعدام في امرأة حامل حتى تضع حملها أو في أم مرضع إلا بعد انقضاء عامين على تاريخ الولادة ، وفي كل الأحوال تغلب مصلحة الرضيع .

(المادة الثامنة)

1 - يحظر تعذيب أي شخص بدنيًا أو نفسيًا أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة أو غير إنسانية .

2 - تحمي كل دولة طرف كل شخص خاضع لولايتها من هذه الممارسات ، وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعد ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها لا تسقط بالتقادم ، كما تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض للتعذيب وتمتعه بحق رد الاعتبار والتعويض .

(المادة التاسعة)

لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أي شخص أو استغلال أعضائه دون رضائه الحر وإدراكه الكامل للمضاعفات التي قد تنجم عنها ، مع مراعاة الضوابط والقواعد الأخلاقية والإنسانية والمهنية والتقيد بالإجراءات الطبية الكفيلة بضمان سلامته الشخصية وفقًا للتشريعات النافذة في كل دولة طرف ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاتجار بالأعضاء البشرية .

(المادة العاشرة)

1 - يحظر الرق والاتجار بالأفراد في جميع صورهما ويُعاقب على ذلك ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاسترقاق والاستعباد .

2 - تحظر السخرة والاتجار بالأفراد من أجل الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو أي شكل آخر أو استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة .

(المادة الحادية عشرة)

جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحمايته دون تمييز .

(المادة الثانية عشرة)

جميع الأشخاص متساوون أمام القضاء ، وتضمن الدول الأطراف استقلال القضاء وحماية القضاة من أي تدخل أو ضغوط أو تهديدات ، كما تضمن حق التقاضي بدرجاته لكل شخص خاضع لولايتها .

(المادة الثالثة عشرة)

1 - لكل شخص الحق في محاكمة عادلة تتوفر فيها ضمانات كافية وتجريها محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة ومنشأة سابقًا بحكم القانون ، وذلك في مواجهة أية تهمة جزائية توجه إليه أو للبت في حقوقه أو التزاماته ، وتكفل كل دولة طرف لغير القادرين ماليًا الإعانة العدلية للدفاع عن حقوقهم .

2 - تكون المحاكمة علنيـة إلا في حـالات استثنـائية تقتضيها مصلحـة العـدالة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان .

(المادة الرابعة عشرة)

1 - لكل شخص الحق فـي الحريـة وفـي الأمان على شخصـه ، ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفًا وبغير سند قانوني .

2 - لا يجوز حرمان أي شخص من حريته إلا للأسباب والأحوال التي ينص عليها القانون سلفًا وطبقًا للإجراء المقرر فيه .

3 - يجب إبلاغ كل شخص يتم توقيفه ، بلغة يفهمها ، بأسباب ذلك التوقيف لدى وقوعه ، كما يجب إخطاره فوراً بالتهمة أو التهم الموجهة إليه ، وله حق الاتصال بذويه .

4 - لكل شخص حُرِم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الطلب في العرض على الفحص الطبي ، ويجب إبلاغه بذلك .

5 - يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية دون تأخير أمام أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونًا بمباشرة وظائف قضائية ، ويجب أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو يفرج عنه ، ويمكن أن يكون الإفراج عنه بضمانات تكفل حضوره المحاكمة ، وفي كل الأحوال لا يجوز أن يكون الحبس الاحتياطي هو القاعدة العامة .

6 - لكل شخص حُرِم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة مختصة تفصل دون إبطاء في قانونية ذلك ، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان توقيفه أو اعتقاله غير قانوني .

7 - لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني الحق في الحصول على تعويض .

(المادة الخامسة عشرة)

لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص تشريعي سابق ، ويطبق في جميع الأحوال القانون الأصلح للمتهم .

(المادة السادسة عشرة)

كل متهم برئ حتى تثبت إدانته بحكم بات وفقًا للقانون ، على أن يتمتع خلال إجراءات التحقيق والمحاكمة بالضمانات الدنيا التالية :

1 - إخطاره فوراً بالتفصيل وبلغة يفهمها بالتهم الموجهة إليه .

2 - إعطاؤه الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والسماح له بالاتصال بذويه .

3 - حقه في أن يحاكم حضوريًا أمام قاضيه الطبيعي وحقه في الدفاع عن نفسه شخصيًا أو بواسطة محامٍ يختاره بنفسه ويتصل به بحرية وفي سرية .

4 - حقه في الاستعانة مجانًا بمحامٍ يدافع عنه إذا تعذر عليه القيام بذلك بنفسه أو إذا اقتضت مصلحة العدالة ذلك ، وحقه إذا كان لا يفهم أو لايتكلم لغة المحكمة في الاستعانة بمترجم بدون مقابل .

5 - حقه في أن يناقش شهود الاتهام بنفسه أو بواسطة دفاعه ، وحقه في استحضار شهود النفي بالشروط المطبقة في استحضار شهود الاتهام .

6 - حقه في أن لا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو أن يعترف بالذنب .

7 - حقه ، إذا أدين بارتكاب جريمة ، في الطعن وفقًا للقانون أمام درجة قضائية أعلى .

8 - وفي جميع الأحوال للمتهم الحق في أن تحترم سلامته الشخصية وحياته الخاصة .

(المادة السابعة عشرة)

تكفل كل دولة طرف بوجه خاص للطفل المعرض للأخطار أو الجانح الذي تعلقت به تهمة ، الحق في نظام قضائي خاص بالأحداث في جميع أطوار التتبع والمحاكمة وتنفيذ الأحكام ، وفي معاملة خاصة تتفق مع سنه وتصون كرامته وتيسر تأهيله وإعادة إدماجه وقيامه بدور بناء في المجتمع .

(المادة الثامنة عشرة)

لا يجوز حبس شخص ثبت قضائيًا إعساره عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدى .

(المادة التاسعة عشرة)

1 - لا تجوز محاكمة شخص عن نفس الجرم مرتين ، ولمن تتخذ ضده هذه الإجراءات أن يطعن في شرعيتها ويطلب الإفراج عنه .

2 - لكل متهم ثبتت براءته بموجب حكم بات الحق في التعويض عن الأضرار التي لحقت به .

(المادة العشرون)

1 - يعامل جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة المتأصلة في الإنسان .

2 - يفصل المتهمون عن المدانين ويعاملون معاملة تتفق مع كونهم غير مدانين .

3 - يراعى في نظام السجون أن يهدف إلى إصلاح المسجونين وإعادة تأهيلهم اجتماعيًا .

(المادة الحادية والعشرون)

1 - لا يجوز تعريض أي شخص ، على نحو تعسفي أو غير قانونى ، للتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو لتشهير يمس شرفه أو سمعته .

2 - من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس .

(المادة الثانية والعشرون)

لكل شخص الحق في أن يُعترَف له بشخصيته القانونية .

(المادة الثالثة والعشرون)

تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المنصوص عليها في هذا الميثاق ، حتى لو صدر هذا الانتهاك من أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية .

(المادة الرابعة والعشرون)

لكل مواطن الحق في :

1 - حرية الممارسة السياسية .

2 - المشاركة في إدارة الشئون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية .

3 - ترشيح نفسه أو اختيار من يمثله بطريقة حرة ونزيهة وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين بحيث تضمن التعبير الحر عن إرادة المواطن .

4 - أن تتاح له على قدم المساواة مع الجميع فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده على أساس تكافؤ الفرص .

5 - حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها .

6 - حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية .

7 - لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيود غير القيود المفروضة طبقًا للقانون والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان ، لصيانة الأمن الوطني أو النظام العام أو السلامة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم .

(المادة الخامسة والعشرون)

لايجوز حرمان الأشخاص المنتمين للأقليات من التمتع بثقافاتها واستخدام لغتها وممارسة تعاليم دينها وينظم القانون التمتع بهذه الحقوق .

(المادة السادسة والعشرون)

1 - لكل شخص يوجد بشكل قانوني على إقليم دولة طرف حرية التنقل واختيار مكان الإقامة في أية جهة من هذا الإقليم في حدود التشريعات النافذة .

2 - لا يجوز لأية دولة طرف إبعاد أي شخص لايحمل جنسيتها ومتواجد بصورة شرعية على أراضيها إلا بموجب قرار صادر وفقًا للقانون وبعد تمكينه من عرض تظلمه على الجهة المختصة ، ما لم تحتم دواعي الأمن الوطني خلاف ذلك ، وفي كل الأحوال يمنع الإبعاد الجماعي .

(المادة السابعة والعشرون)

1 - لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع أي شخص من مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده ، أو فرض حظر على إقامته في أية جهة ، أو إلزامه بالإقامة في هذا البلد .

2 - لا يجوز نفي أي شخص من بلده أو منعه من العودة إليه .

(المادة الثامنة والعشرون)

لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هربًا من الاضطهاد ، ولا ينتفع بهذا الحق من يجري تتبعه من أجل جريمة تهم الحق العام ، ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين .

(المادة التاسعة والعشرون)

1 - لكل شخص الحق في التمتع بجنسيته ، ولايجوز إسقاطها عن أي شخص بشكل تعسفي أو غير قانوني .

2 - للدول الأطراف أن تتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة وبما يتفق مع تشريعاتها الداخلية الخاصة بالجنسية في تمكين الأطفال من اكتساب جنسية الأم ، مع مراعاة مصلحة الطفل في كل الأحوال .

3 - لا ينكر حق الشخص في اكتساب جنسية أخرى ، مع مراعاة الإجراءات القانونية الداخلية لبلده .

(المادة الثلاثون)

1 - لكل شخص الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين ، ولايجوز فرض أية قيود عليها إلا بما ينص عليه التشريع النافذ .

2 - لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده أو ممارسة شعائره الدينية بمفرده أو مع غيره إلا للقيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع متسامح يحترم الحريات وحقوق الإنسان ، لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة ، أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية .

3 - للآباء أو الأوصياء حرية تأمين تربية أولادهم دينيًا وخلقيًا .

(المادة الحادية والثلاثون)

حق الملكية الخاصة مكفول لكل شخص ، ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية .

(المادة الثانية والثلاثون)

1 - يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي و التعبير ، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية .

2 - تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة .

(المادة الثالثة والثلاثون)

1 - الأسرة هي الوحيدة الطبيعية والأساسية للمجتمع ، والزواج بين الرجل والمرأة أساس تكوينها وللرجل والمرأة ابتداءً من بلوغ سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة وفق شروط وأركان الزواج ، ولا ينعقد الزواج إلا برضا الطرفين رضاءً كاملاً لا إكراه فيه وينظم التشريع النافذ حقوق وواجبات الرجل والمرأة عند انعقاد الزواج وخلال قيامه ولدى انحلاله .

2 - تكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وتقوية أواصرها وحماية الأفراد داخلها وحظر مختلف أشكال العنف وإساءة المعاملة بين أعضائها ، وبخاصة ضد المرأة والطفل ، كما تكفل للأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة الحماية والرعاية اللازمتين وتكفل أيضًا للناشئين والشباب أكبر فرص التنمية البدنية والعقلية .

3 - تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية والقضائية لضمان حماية الطفل وبقائه ونمائه ورفاهه في جو من الحرية والكرامة واعتبار مصلحته الفضلي المعيار الأساسي لكل التدابير المتخذة في شأنه في جميع الأحوال ، وسواء كان معرضًا للانحراف أو جانحًا .

4 - تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الضرورية لضمان الحق في ممارسة الرياضة البدنية وبخاصة الشباب .

(المادة الرابعة والثلاثون)

1 - العمـل حـق طبـيعي لكل مواطـن ، وتعمل الدولة على توفير فـرص العمل قدر الإمكان لأكبر عدد ممكن من المقبلين عليه ، مع ضمان الإنتاج وحرية العمل وتكافؤ الفرص ، ودون أي نوع من أنواع التمييز على أساس العرق أو اللـون أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي وضع آخر .

2 - لكل عامل الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية ، تؤمن الحصول على أجر مناسب لتغطية مطالب الحياة الأساسية له ولأسرته ، وتكفل تحديد ساعات العمل والراحة والإجازات المدفوعة الأجر ، وقواعد حفظ الصحة والسلامة المهنية ، وحماية النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات أثناء العمل .

3 - تعترف الدول الأطراف بحق الطفـل في حمـايته من الاستغلال الاقتصـادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل ، أو أن يكون مضراً بصحته أو بنموه البدني ، أو العقلي ، أو الروحي ، أو المعنوي ، أو الاجتماعي . ولهذا الغرض ، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة ، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي :

(أ) تحديد سن أدنى للالتحاق بالعمل .

(ب) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه .

(جـ) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان إنفاذ هذه الأحكام بفعالية .

4 - لا يجوز التمييز بين الرجل والمرأة في حق الاستفادة الفعلية من التدريب والتكوين والتشغيل وحماية العمل والأجور عند تساوي قيمة ونوعية العمل .

5 - على كل دولـة طـرف أن تضمن الحمـاية الضرورية للعمـال الوافدين إليها طبقًا للتشريعات النافذة .

(المادة الخامسة والثلاثون)

1 - لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية والانضمام إليها ، وحرية ممارسة العمل النقابي من أجل حماية مصالحه .

2 - لا يجوز فرض أيٍّ من القيود على ممارسة هذه الحقوق والحريات إلا تلك التي ينص عليها التشريع النافذ وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام ، أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة ، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم .

3 - تكفل كل دولة طرف الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها التشريع النافذ .

(المادة السادسة والثلاثون)

تضمن الدول الأطراف حق كل مواطن في الضمان الاجتماعي ، بما في ذلك التأمين الاجتماعي .

(المادة السابعة والثلاثون)

الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية ، وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق ، وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية . وبموجب هذا الحق فلكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها .

(المادة الثامنة والثلاثون)

لكل شخص الحق في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته يوفر الرفاه والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات ، وله الحق في بيئة سليمة ، وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقًا لإمكانياتها لإنفاذ هذه الحقوق .

(المادة التاسعة والثلاثون)

1 - تقر الدول الأطراف بحق كل فرد في المجتمع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه ، وفي حصول المواطن مجانًا على خدمات الرعاية الصحية الأساسية ، وعلى مرافق علاج الأمراض دون أي نوع من أنواع التمييز .

2 - تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف التدابير التالية :

(أ) تطوير الرعاية الصحية الأولية وضمان مجانية وسهولة الوصول إلى المراكز التي تقدم هذه الخدمات بصرف النظر عن الموقع الجغرافي أو الوضع الاقتصادي .

(ب) العمل على مكافحة الأمراض وقائيًا وعلاجيًا بما يكفل خفض الوفيات .

(جـ) نشر الوعي والتثقيف الصحي .

(د) مكافحة الممارسات التقليدية الضارة بصحة الفرد .

(هـ) توفير الغذاء الأساسي ومياه الشرب النقية لكل فرد .

(و) مكافحة عوامل التلوث البيني وتوفير التصريف الصحي .

(ز) مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والتدخين والمواد الضارة بالصحة .

(المادة الأربعون)

1 - تلتزم الدول الأطراف بتوفير الحياة الكريمة لذوي الإعاقات النفسية أو الجسدية والتي تكفل لهم كرامتهم مع تعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتيسير مشاركتهم الفعلية في المجتمع .

2 - توفر الدول الأطراف الخدمات الاجتماعية مجانًا لجميع ذوي الإعاقات ، كما توفر الدعم المادي للمحتاج من هؤلاء الأشخاص وأسرهم أو للأسر التي ترعاهم ، كما تقوم بكل ما يلزم لتجنب إيوائهم في مؤسسات الرعاية ، وفي جميع الأحوال تراعى المصلحة الفضلى للشخص المعاق .

3 - تتخذ الدول الأطراف كل التدابير اللازمة للحد من الإعاقات بكل السبل الممكنة ، بما فيها برامج الصحة الوقائية ونشر الوعي والتثقيف .

4 - توفر الدول الأطراف كل الخدمات التعليمية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات ، آخذةً بعين الاعتبار أهمية الدمج في النظام التعليمي ، وأهمية التدريب ، والتأهيل المهني ، والإعداد لممارسة العمل ، وتوفير العمل المناسب في القطاع الحكومي أو الخاص .

5 - توفر الدول الأطراف كل الخدمات الصحية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات ، بما فيها إعادة التأهيل لدمجهم في المجتمع .

6 - تمكن الدول الأطراف الأشخاص ذوي الإعاقات من استخدام جميع مرافق الخدمة العامة والخاصة .

(المادة الحادية والأربعون)

1 - محو الأمية التزام واجب على الدولة ، ولكل شخص الحق في التعليم .

2 - تضمن الدول الأطراف لمواطنيها مجانية التعليم على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ، ويكون التعليم الابتدائي إلزاميًا ومتاحًا بمختلف مراحله وأنواعه للجميع دون تمييز .

3 - تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين كل التدابير المناسبة لتحقيق الشراكة بين الرجل والمرأة من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية .

4 - تضمن الدول الأطراف توفير تعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

5 - تعمل الدول الأطراف على دمج مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المناهج والأنشطة التعليمية وبرامج التربية والتكوين والتدريب الرسمية وغير الرسمية .

6 - تضمن الدول الأطراف وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التعلم المستمر مدى الحياة لكل المواطنين ، ووضع خطة وطنية لتعليم الكبار .

(المادة الثانية والأربعون)

1 - لكل شخص حق المشاركة في الحياة الثقافية وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته .

2 - تعهد الدول الأطراف باحترام حرية البحث العلمي والنشاط المبدع ، وتكفل حماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني .

3 - تسعى الدول الأطراف للعمل المشترك وتعزيز التعاون فيما بينها على كل الأصعدة وبمشاركة كاملة لأهل الثقافة والإبداع ومنظماتهم من أجل تطوير البرامج العلمية والترفيهية والثقافية والفنية وتنفيذها .

(المادة الثالثة والأربعون)

لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات .

(المادة الرابعة والأربعون)

تتعهد الدول الأطراف بأن تتخذ طبقًا لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا الميثاق ما يكون ضروريًا لإعمال الحقوق المنصوص عليها من تدابير تشريعية أو غير تشريعية .

(المادة الخامسة والأربعون)

1 - تنشأ بموجب هذا الميثاق لجنة تسمى «لجنة حقوق الإنسان العربية» يشار إليها فيما بعد باسم «اللجنة» ، وتتكون من سبعة أعضاء تنتخبهم الدول الأطراف في هذا الميثاق بالاقتراع السري .

2 - تؤلف اللجنة من مواطني الدول الأطراف في هذا الميثاق ، ويشترط في المرشحين لعضوية اللجنة أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عملها ، على أن يعمل أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة .

3 - لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف ، ويجوز إعادة انتخابه مرة واحدة فقط ويراعى مبدأ التداول .

4 - ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات ، على أن تنتهي ولاية ثلاثة من الأعضاء المنتخبين لأول مرة بعد عامين ويحددون عن طريق القرعة .

5 - يطلب الأمين العام لجامعة الدول العربية من الدول الأطراف تقديم مرشحيها قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات ، وتقوم الدول الأطراف بذلك في غضون ثلاثة أشهر . ويبلغ الأمين العام الدول الأطراف بقائمة المرشحين قبل شهرين من موعد انتخاب أعضاء اللجنة ، وينتخب لعضوية اللجنة من يحصل على أعلى نسبة من أصوات الحاضرين . وإذا كان عدد الحاصلين على أعلى الأصوات أكثر من العدد المطلوب بسبب التساوي في الأصوات بين أكثر من مرشح ، يعاد الانتخاب بين المتساوين مرة أخرى ، وإذا تساوت الأصوات يختار العضو أو الأعضاء المطلوبون عن طريق القرعة ، ويجرى الانتخاب لأول مرة لعضوية اللجنة في موعد لا يقل عن ستة أشهر من دخول الميثاق حيز النفاذ .

6 - يدعو الأمين العام الدول الأطراف لاجتماع يخصص لانتخابات أعضاء اللجنة ، ويعقد في مقر جامعة الدول العربية ، ويعد النصاب مكتملاً لانعقاد الاجتماع بحضور أغلبية الدول الأطراف ، وإذا لم يكتمل النصاب يدعو الأمين العام إلى اجتماع آخر ، وينعقد بحضور ما لا يقل عن ثلث الدول الأطراف ، فإذا لم يكتمل النصاب في هذا الاجتماع يدعو الأمين العام إلى اجتماع ثالث ينعقد بأي عدد من الحاضرين فيه من الدول الأطراف .

7 - يدعو الأمين العام اللجنة لعقد اجتماعها الأول ، وتنتخب خلاله رئيسًا لها من بين أعضائها لمدة عامين قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة ، وتضع اللجنة ضوابط عملها وأسلوب ودورية اجتماعاتها ، وتعقد اللجنة اجتماعاتها في مقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية ، ويجوز لها عقد اجتماعاتها في أي بلد طرف في هذا الميثاق بناءً على دعوة منه .

(المادة السادسة والأربعون)

1 - يعلن الأمين العـام عن المقاعد الشاغرة بعد إخطاره من قِبَل رئيـس اللجنـة في الحالات الآتيـة :

(أ) الوفـاة .

(ب) الاستقالة .

(جـ) إذا انقطع عضو في اللجنة - بإجماع رأي أعضائها الآخرين - عن الاضطلاع بوظائفه بدون تقديم عذر مقبول وبسبب غير الغياب ذي الطابع المؤقت .

2 - إذا أعلن شغور مقعد ما طبقًا للفقرة (1) وكانت ولاية العضو الذي يجب استبداله لا تنقضي خلال الأشهر الستة التي تلي إعلان شغور مقعده ، يقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية بإبلاغ ذلك إلى الدول الأطراف في هذا الميثاق التي يجوز لها ، خلال مهلة شهرين ، تقديم مرشحين وفقًا للمادة (الخامسة والأربعين) من أجل ملء المقعد الشاغر .

3 - يضـع الأمـين العام لجـامعة الدول العـربية قـائمة بأسماء جميع المرشحـين على هذا النحو ، بالترتيب الأبجدي ، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف في هذا الميثاق ، وإذ ذاك يُجرى الانتخاب اللازم لملء المقعد الشاغر طبقًا للأحكام الخاصة بذلك .

4 - كل عضو في اللجنة انتخب لملء مقعد أعلن شغوره طبقًا للفقرة (1) يتولى مهام العضوية فيها حتى انقضاء ما تبقى من مدة ولاية العضو الذي شغر مقعده في اللجنة بمقتضى أحكام تلك الفقرة .

5 - يوفر الأمين العام ضمن ميزانية جامعة الدول العربية ما يلزم من موارد مالية وموظفين ومرافق لقيام اللجنة بعملها بصورة فعالة ويعامل خبراء اللجنة فيما يتعلق بالمكافأة وتغطية المصاريف معاملة خبراء الأمانة العامة .

(المادة السابعة والأربعون)

تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانات اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوط المعنوية أو المادية أو أي تتبعات قضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضاءٍ في اللجنة .

(المادة الثامنة والأربعون)

1 - تتعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق ، وبيان التقدم المحرز للتمتع بها ، ويتولى الأمين العام لجامعة الدول العربية بعد تسلمه التقارير إحالتها إلى اللجنة للنظر فيها .

2 - تقوم الدول الأطراف بتقديم التقرير الأول إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ بالنسبة لكل دولة طرف ، وتقرير دورى كل ثلاثة أعوام ، ويجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الميثاق .

3 - تدرس اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأطراف وفقًا للفقرة (2) بحضور من يمثل الدولة المعنية لمناقشة التقرير .

4 - تناقش اللجنة التقرير وتبدي ملاحظاتها وتقدم التوصيات الواجب اتخاذها طبقًا لأهداف الميثاق .

5 - تحيل اللجنة تقريراً سنويًا يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس الجامعة عن طريق الأمين العام .

6 - تعتبر تقارير اللجنة وملاحظاتها الختامية وتوصياتها وثائق علنية تعمل اللجنة على نشرها على نطاق واسع .

(المادة التاسعة والأربعون)

1 - يعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الميثاق - بعد موافقة مجلس الجامعة عليه - على الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق عليه أو الانضمام إليه .

2 - يدخل هذا الميثاق حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

3 - يصبح هذا الميثاق نافذاً بالنسبة لكل دولة - بعد دخوله حيز النفاذ - بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها لدى الأمانة العامة .

4 - يقوم الأمين العام بإخطار الدول الأعضاء بإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام .

(المـادة الخمسـون)

يمكن لأية دولة طرف ، بواسطة الأمين العام ، تقديم اقتراحات مكتوبة لتعديل هذا الميثاق ، وبعد تعميم هذه التعديلات على الدول الأعضاء يدعو الأمين العام الدول الأطراف للنظر في التعديلات المقترحة لإقرارها قبل عرضها على مجلس الجامعة لاعتمادها .

(المادة الحادية والخمسون)

يبدأ نفاذ التعديلات بالنسبة للدول الأطراف التي صدقت عليها بعد اكتمال تصديق ثلثي الدول الأطراف على التعديلات .

(المادة الثانية والخمسون)

يمكن لأية دولة طرف أن تقترح ملاحق إضافية اختيارية لهذا الميثاق ويتخذ في إقرارها الإجراءات التي تتبع في إقرار تعديلات الميثاق .

(المادة الثالثة والخمسون)

1 - يجوز لأية دولة - عند توقيع هذا الميثاق أو عند إيداع وثائق التصديق عليه أو الانضمام إليه - أن تتحفظ على أية مادة في الميثاق ، على ألا يتعارض هذا التحفظ مع هدف الميثاق وغرضه الأساسي .

2 - يجوز - في أي وقت - لأية دولة طرف أبدت تحفظًا وفقًا للفقرة (١) من هذه المادة ، أن تسحب هذا التحفظ بإرسال إشعار إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية .

3 - يقوم الأمين العام بإشعار الدول الأعضاء بالتحفظات المبداة وبطلبات سحبها .

التوقيعات

عن المملكة الأردنية الهاشمية .

عن دولة الإمارات العربية المتحدة .

عن مملكة البحرين .

عن الجمهورية التونسية .

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

عن جمهورية جيبوتى .

عن المملكة العربية السعودية .

عن جمهورية السودان .

عن الجمهورية العربية السورية .

عن جمهورية الصومال .

عن جمهورية العراق .

عن سلطنة عمان .

عن دولة فلسطين .

عن دولة قطر .

عن جمهورية القمر المتحدة .

عن دولة الكويت .

عن الجمهورية اللبنانية .

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

عن جمهورية مصر العربية .

عن المملكة المغربية .

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

عن الجمهورية اليمنية .

Arab Charter on Human Rights

Adopted by The League of Arab States Summit
at its Sixteenth (16) Session
Tunis - May 2004

Translated by

United Nations

High Commissioner For Human Rights

Arab Charter on Human Rights

Adopted by The League of Arab States Summit

at its Sixteenth (16) Session

Tunis - May 2004

Translated by

United Nations

High Commissioner for Human Rights

Preamble

Based on the faith of the Arab nation in the dignity of the human person whom God has exalted ever since the beginning of creation and in the fact that the Arab homeland is the cradle of religions and civilizations whose lofty human values affirm the human right to a decent life based on freedom, justice and equality,

In furtherance of the eternal principles of fraternity, equality and tolerance among human beings consecrated by the noble Islamic religion and the other divinely-revealed religions,

Being proud of the humanitarian values and principles that the Arab nation has established throughout its long history, which have played a major role in spreading knowledge between East and West, so making the region a point of reference for the whole world and a destination for seekers of knowledge and wisdom,

Believing in the unity of the Arab nation, which struggles for its freedom and defends the right of nations to self-determination, to the preservation of their wealth and to development; believing in the sovereignty of the law and its contribution to the protection of universal and interrelated human rights and convinced that the human person's enjoyment of freedom, justice and equality of opportunity is a fundamental measure of the value of any society,

Rejecting all forms of racism and Zionism, which constitute a violation of human rights and a threat to international peace and security; recognizing the close link that exists between human rights and international peace and security: reaffirming the principles of the Charter of the United Nations, the Universal Declaration of Human Rights and the provisions of the International Covenant on Civil and Political Rights and the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, and having regard to the Cairo Declaration on Human Rights in Islam,

The States parties to the Charter have agreed as follows(*):

(Article 1)

The present Charter seeks, within the context of the national identity of the Arab States and their sense of belonging to a common civilization, to achieve the following aims:

1. To place human rights at the centre of the key national concerns of Arab States, making them lofty and fundamental ideals that shape the will of the individual in Arab States and enable him to improve his life in accordance with noble human values.
2. To teach the human person in the Arab States pride in his identity, loyalty to his country, attachment tc his land, history and common interests and to instil in him a culture of human brotherhood, tolerance and openness towards others, in accordance with universal principles and values and with those proclaimed in international human rights instruments.
3. To prepare the new generations in Arab States for a free and responsible life in a civil society that is characteri/ed by solidarity, founded on a balance between awareness of rights and respect for obligations, and governed by the values of equality, tolerance and moderation.
4. To entrench the principle that all human rights are universal, indivisible, interdependent and interrelated.

(*) The Republic of Iraq expressed its reservation towards some articles of the Arab charter for human rights according to the Memorandum no. 85/5/3G of 18/1/2004 sent to the General Secretariat and submitted by its delegation to the Arab permanent Committee for human rights.

(Article 2)

1. All peoples have the right of self-determination and to control over their natural wealth and "resources, and the right to freely choose their political system. and to freely pursue their economic, social and cultural development.
2. All peoples have the right to national sovereignty and territorial integrity.
3. All forms of racism, Zionism and foreign occupation and domination constitute an impediment to human dignity and a major harrier to the exercise of the fundamental rights of peoples; all such practices must be condemned and efforts must he deployed for their elimination.
4. All peoples have the right to resist foreign occupation.

(Article 3)

1. Fach State party to the present Charter undertakes to ensure to all individuals subject to its jurisdiction the right to enjoy the rights and freedoms set forth herein, without distinction on grounds of race, colour, sex, language, religious belief, opinion, thought, national or social origin, wealth, birth or physical or mental disability.
2. The States parties to the present Charter shall take the requisite measures to guarantee effective equality in the enjoyment of all the rights and freedoms enshrined in the present Charter in order to ensure protection against all forms of discrimination based on any of the grounds mentioned in the preceding paragraph.

3. Men and women are equal in respect of human dignity, rights and obligations within the framework of the positive discrimination established in favour of women by the Islamic Shariah, other divine laws and by applicable laws and legal instruments. Accordingly, each State party pledges to take all the requisite measures to guarantee equal opportunities and effective equality between men and women in the enjoyment of all the rights set out in this Charter

(Article 4)

1. In exceptional situations of emergency which threaten the life of the natiori and the existence of which is officially proclaimed, the States parties to the present Charter may take measures derogating from their obligations under thejpresent Charter, to the extent strictly required by the exigencies of the situation, provided that such measures are not inconsistent with their other obligations under international law and do not involve discrimination solely on the grounds of race, colour, sex, language, religion or social origin.
2. In exceptional situations of emergency, no derogation shall he made from the following articles: article 5, article 8, article 9, article 10, article 13 , article 14, paragraph 6, article 15, article 18, article 19, article 20, article 22, article 27, article 28, article 29 and article 30. In addition, the judicial guarantees required for the protection of the aforementioned rights may not be suspended.
3. Any State party to the present Charter availing itself of the right of derogation shall immediately inform the other States parties, through the intermediary of the Secretary-General of the League of Arab States, of the provisions from which it has derogated and of the reasons by which it was actuated. A further communication shall be made, through the same intermediary, on the date on which it terminates such derogation.

(Article 5)

1. Every human being has the inherent right to life.
2. This right shall be protected by law. No one shall be arbitrarily deprived of his life.

(Article 6)

Sentence of death may be imposed only for the most serious crimes in accordance with the laws in force at the time of commission of the crime and pursuant to a final judgement rendered by a competent court. Anyone sentenced to death shall have the right to seek pardon or commutation of the sentence.

(Article 7)

1. Sentence of death shall not be imposed on persons undjfcr 18 years of age, unless otherwise stipulated in the laws in force at the time of the commission of the crime.
2. The death penalty shall not be inflicted on a pregnant woman prior to her delivery or on a nursing mother within two years from the date of her delivery; in all cases, the best interests of the infant shall be the primary consideration.

(Article 8)

1. No one shall be subjected to physical or psychological torture or to cruel, degrading, humiliating or inhuman treatment.
2. Each State party shall protect every individual subject to its jurisdiction from such practices and shall take effective measures to prevent them. The commission of, or participation in, such acts shall be regarded as crimes that are punishable by law and not subject to any statute of limitations. Each State party shall guarantee in its legal system redress for any victim of torture and the right to rehabilitation and compensation.

(Article 9)

No one shall be subjected to medical or scientific experimentation or to the use of his organs without his free consent and full awareness of the consequences and provided that ethical, humanitarian and professional rules are followed and medical procedures are observed to ensure his personal safety pursuant to the relevant domestic laws in force in each State party. Trafficking in human organs is prohibited in all circumstances.

(Article 10)

1. All forms of slavery and trafficking in human beings are prohibited and are punishable by law. No one shall be held in slavery and strvitude under any circumstances.
2. Forced labour, trafficking in human beings for the purposes of prostituton or sexual exploitation, the exploitation of the prostitution of others or any other form of exploitation or the exploitation of children in armed conflict are prohibited.

(Article 11)

All persons are equal before the law and have the right to enjoy its protection without discrimination.

(Article 12)

All persons are equal before the courts and tribunals. The States parties shall guarantee the independence of the judiciary and protect magistrates against any interference, pressure or threats. They shall also guarantee every person subject to their jurisdiction the right to seek a legal remedy before courts of all levels.

(Article 13)

1. Everyone has the right to a fair trial that affords adequate guarantees before a competent, independent and impartial court that has been constituted by law to hear any criminal charge against him or to decide on his rights or his obligations. Each State party shall guarantee to those without the requisite financial resources legal aid to enable them to defend their rights.
2. Trials shall be public, except in exceptional cases that may be warranted by the interests of justice in a society that respects human freedoms and rights.

(Article 14)

1. Everyone has the right to liberty and security of person. No one shall be subjected to arbitrary arrest, search or detention without a legal warrant.
2. No one shall be deprived of his liberty except on such grounds and in such circumstances as are determined by law and in accordance with such procedure as is established thereby.
3. Anyone who is arrested shall be informed, at the timi of arrest in a language that he understands, of the reasons for his arrest and slell be promptly informed of any charges against him. He shall be entitled to contact his family members.
4. Anyone who is deprived of his liberty by arrest or detention shall have the right to request a medical examination and must be informed of that right.

5. Anyone arrested or detained on a criminal charge shall be brought promptly before a judge or other officer authorized by law to exercise judicial power and shall be entitled to trial within a reasonable time or to release. His release may be subject to guarantees to appear for trial. Pre-trial detention shall in no case be the general rule.
6. Anyone who is deprived of his liberty by arrest or detention shall be entitled to petition a competent court in order that it may decide without delay on the lawfulness of his arrest or detention and order his release if the arrest or detention is unlawful.
7. Anyone who has been the victim of arbitrary or unlawful arrest or detention shall be entitled to compensation.

(Article 15)

No crime and no penalty can be established without a prior provision of the law. In all circumstances, the law most favourable to the defendant shall be applied.

(Article 16)

Everyone charged with a criminal offence shall be presumed innocent until proved guilty by a final judgement rendered according to law and, in the course of the investigation and trial, he shall enjoy the following minimum guarantees:

1. The right to be informed promptly, in detail and in a language which he understands, of the charges against him.
2. The right to have adequate time and facilities for the preparation of his defence andro bellowed to communicate with his family.
3. The right to be tried in his presence before an ordinary court and to defend himself in person or through a lawyer of his own choosing with whom he can communicate freely and confidentially.

4. The right to the free assistance of a lawyer who will defend him if he cannot defend himself or if the interests of justice so require, and the right to the free assistance of an interpreter if he cannot understand or does not speak the language used in court.
5. The right to examine or have his lawyer examine the prosecution witnesses and to summon defence according to the conditions applied to the prosecution witnesses.
6. The right not to be compelled to testify against himself or to confess guilt.
7. The right, if convicted of the crime, to file an appeal in accordance with the law before a higher tribunal.
8. The right to respect for his security of person and his privacy in all circumstances.

(Article 17)

Each State party shall ensure in particular to any child at risk or any delinquent charged with an offence the right to a special legal system for minors in all stages of investigation, trial and enforcement of sentence, as well as to special treatment that takes account of his age, protects his dignity, facilitates his rehabilitation and reintegration and enables him to play a constructive role in society.

(Article 18)

No one who is shown by a court to be unable to pay a debt arising from a contractual obligation shall be imprisoned.

(Article 19)

1. No one may be tried twice for the same offence. Anyone, against whom such proceedings are brought shall have the right fo challenge their legality and to demand his release.

2. Anyone whose innocence is established by a final judgement shall be entitled to compensation for the damage suffered

(Article 20)

1. All persons deprived of their liberty shall be treated with humanity and with respect for the inherent dignity of the human person.
2. Persons in pre-trial detention shall be separated from convicted persons and shall be treated in a manner consistent with their status as unconvicted persons.
3. The aim of the penitentiary system shall be to reform prisoners and effect their social rehabilitation.

(Article 21)

1. No one shall be subjected to arbitrary or unlawful interference with regard to his privacy, family, home or correspondence, nor to unlawful attacks on his honour or his reputation.
2. Everyone has the right to the protection of the law against such interference or attacks

(Article 22)

Everyone shall have the right to recognition as a person before the law.

(Article 23)

Each State party to the present Charter undertakes to ensure that any person whose rights or freedoms as herein recognized are violated shall have an effective remedy, notwithstanding that the violation has been committed by persons acting in an official capacity.

(Article 24)

Every cinzen has the right:

1. To-freely pursue a political activity.
2. To take part in the conduct of public affairs, directly or through freely chosen representatives.
3. To stand for election or choose his representatives in free and impartial elections, in conditions of equality among all citizens that guarantee the free expression of his will.
4. To the opportunity to gain access, on an equal footing with others, to public office in his country in accordance with the principle of equality of opportunity.
5. To freely form and join associations with others.
6. To freedom of association and peaceful assembly.
7. No restrictions may be placed on the exercise of these rights other than those which are prescribed by law and which are necessary in a democratic society in the interests of national security or public safety, public health or morals or the protection of the rights and freedoms of others.

(Article 25)

Persons belonging to minorities shall not be denied the right to enjoy their own culture, to use their own language and to practise their own religion. The exercise of these rights shall be governed by law.

(Article 26)

1. Everyone lawfully within the territory of a State party shall, within that territory, have the right to freedom of movement and to freely choose his residence in any part of that territory in conformity with the laws in force.

2. No State party may expel a person who does not hold its nationality but is lawfully in its territory, other than in pursuance of a decision reached in accordance with law and after that person has been allowed to submit a petition to the competent authority, unless compelling reasons of national security preclude it. Collective expulsion is prohibited under all circumstances.

(Article 27)

1. No one may be arbitrarily or unlawfully prevented from leaving any country, including his own, nor prohibited from residing, or compelled to reside, in any part of that country.
2. No one may be exiled from his country or prohibited from returning thereto.

(Article 28)

Everyone has the right to seek political asylum in another country in order to escape persecution. This right may not be invoked by persons facing prosecution for an offence under ordinary law. Political refugees may not be extradited.

(Article 29)

1. Everyone has the right to nationality. No one shall be arbitrarily or unlawfully deprived of his nationality.
2. States parties shall take such measures as they deem appropriate, in accordance with their domestic laws on nationality, to allow a child to acquire the mother's nationality, having due regard, in all cases, to the best interests of the child.
3. Non one shall be denied the right to acquire another nationality, having due regard for the domestic legal procedures in his country.

(Article 30)

1. Everyone has the right to freedom of thought, conscience and religion and no restrictions may be imposed on the exercise of such freedoms except as provided for by law.
2. The freedom to manifest one's religion or beliefs or to perform religious observances, either alone or in community with others, shall to be subject only to such limitations as are prescribed by law and are necessary an a tolerant society that respects human rights and freedoms for the protection of public safety, public order, public health or morals or the fundamental rights and freedoms of others.
3. Parents or guardians have the freedom to provide for the religious and moral education of their children.

(Article 31)

Everyone has a guaranteed right to own private property, and shall not under any circumstances be arbitrarily or unlawfully divested of all or any part of his property.

(Article 32)

1. The present Charter guarantees the right to information and to freedom of opinion and expression, as well as the right to seek, receive and impart information and ideas through any medium, regardless of geographical boundaries.
2. Such rights and freedoms shall be exercised in conformity with the fundamental values of society and shall be subject only to such limitations as are required to ensure respect for the rights or reputation of others or the protection of national security, public order and public health or morals.

(Article 33)

1. The family is the natural and fundamental group unit of society; it is based on marriage between a man and a woman. Men and women of marrying age have the right to marry and to found a family according to the rules and conditions of marriage. No marriage can take place without the full and free consent of both parties. The laws in force regulate the rights and duties of the man and woman as to marriage, during marriage and at its dissolution.
2. The State and society shall ensure the protection of the family the strengthening of family ties, the protection of its members and the prohibition of all forms of violence or abuse in the relations among lts members, and particularly against women and children They shall also ensure the necessary protection and care for mothers, children older persons and persons with special needs and shall provide adolescents and young persons with the best opportunities for physical and mental development.
3. The States parties shall take all necessary legislative, administrative and judicial measures to guarantee the protection, survival, development and well-being of the child in an atmosphere of freedom and dignity and shall ensure, in all cases, that the child's best interests are the basic criterion for all measures taken in his regard, whether the child is at risk of delinquency or is a juvenile offender.
4. The States parties shall take all the necessary measures to guarantee, particularly to young persons, the right to pursue a sporting activity.

(Article 34)

1. The right to work is a natural right of every citizen. The State shall endeavour to provide, to the extent possible, a job for the largest number of those willing to work, while ensuring production, the freedom to choose one's work and equality of opportunity without discrimination of any kind on grounds of race, colour, sex, religion, language, political opinion, membership in a union, national origin, social origin, disability or any other situation.
2. Every worker has the right to the enjoyment of just and favourable conditions of work which ensure appropriate remuneration to meet his essential needs and those of his family and regulate working hours, rest and holidays with pay, as well as the rules for the preservation of occupational health and safety and the protection of women, children and disabled persons in the place of work.
3. The States parties recognize the right of the child to be protected from economic exploitation and from being forced to perform any work that is likely to be hazardous or to interfere with the child's education or to be harmful to the child's health or physical, mental, spiritual, moral or social development. To this end, and having regard to the relevant provisions of other international instruments, States parties shall in particular.

    (a) Define a minimum age for admission to employment:

    (b) Establish appropriate regulation of working hours and conditions;

    (c) Establish appropriate penalties or other sanctions to ensure the effective enforcement of these provisions.

4. There shall be no discrimination between men and women in their enjoyment of the right to effectively benefit from training, employment and job protection and the right to receive equal remuneration for equal work.
5. Each State party shall ensure to workers who migrate to its territory the requisite protection in accordance with the laws in force.

(Article 35)

1. Every individual has the right to freely form trade unions or to join trade unions and to freely pursue trade union activity for the protection of his interests.
2. No restrictions shall be placed on the exercise of these rights and freedoms except such as are prescribed by the laws in force and that are necessary for the maintenance of national security, public safety or order or for the protection of public health or morals or the rights and freedoms of others.
3. Every State party to the present Charter guarantees the right to strike within the limits laid down by the laws in force.

(Article 36)

The States parties shall ensure the right of every citizen to social security, including social insurance.

(Article 37)

The right to development is a fundamental human right and all States are required to the development policies and to take the measures needed to guarantee this right. They have a duly to give effect to the values of solidarity and cooperation among them and at the international level with a view to eradicating poverty and achieving economic, social, cultural and political development. By virtue of this right, every citizen has the right to participate in the realization of development and to enjoy the benefits and fruits thereof.

(Article 38)

Every person has the right to an adequate standard of living for himself and his family, which ensures their well-being and a decent life, including food, clothing, housing, services and the right to a healthy environment. The States parties shall take the necessary measures commensurate with their resources to guarantee these rights.

(Article 39)

1. The States parties recognize the right of every member of society to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health and the right of the citizen to free basic health care services and to have access to medical facilities without discrimination of any kind.
2. The measures taken by States parties shall include the following:
   (a) Development of basic health care services and the guaranteeing of free and easy access to the centres that provide these services, regardless of geographical location or economic status;
   (b) Efforts to control disease by means of prevention and cure in order to reduce the mortality rate:
   (c) Promotion of health awareness and health education;
   (d) Suppression of traditional practices which are harmful to the health of the individual;
   (e) Provision of basic nutrition and safe drinking water for all;
   (f) Combating invironmental pollution and providing proper sanitation.
   (g) Combating drugs, psychotropic substances, smoking and substances that are damaging to health.

(Article 40)

1. The States parties undertake to ensure to persons with mental or physical disabilities a decent life that guarantees their dignity, and to enhance their self-reliance and facilitate their active participation in society.
2. The States parties shall provide social services free of charge for all persons with disabilities, shall provide the material support needed by those persons, their families or the families caring for them, and shall also do whatever is needed to avoid placing those persons in institutions. They shall in all cases take account of the best interests of the disabled person.
3. The States parties, shall take all necessary measures to curtail the incidence of disabilities by all possible means, including preventive health programmes, awareness raising and education.
4. The States parties shall provide full educational services suited to persons with disabilities, taking into account the importance of integrating these persons in the educational system and the importance of vocational training and apprenticeship and the creation of suitable job opportunities in the public or private sectors.
5. The States parties shall provide all health services appropriate for persons with disabilities, including the rehabilitation of these persons with a view to integrating them into society.
6. The States parties shall enable persons with disabilities to make use of all public and private services.

(Article 41)

1. The eradication of illiteracy is a binding obligation upon the State and everyone has the right to education.
2. The States parties shall guarantee their citizens free education at least throughout the primary and basic levels. All forms and levels of primary education shall be compulsory and accessible to all without discrimination of any kind.
3. The States parties shall take appropriate measures in all domains to ensure partnership between men and women with a view to achieving national development goals.
4. The States parties shall guarantee to provide education directed to the full development of the human person and to strengthening respect for human rights and fundamental freedoms.
5. The States parties shall endeavour to incorporate the principles of human rights and fundamental freedoms into formal and informal education curricula and educational and training programmes.
6. The States parties shall guarantee the establishment of the mechanisms necessary to provide ongoing education for every citizen and shall develop national plans for adult education.

(Article 42)

1. Every person has the right to take part in cultural life and to enjoy the benefits of scientific progress and its application.
2. The States parties undertake to respect the freedom of scientific research and creative activity and to ensure the protection of moral and material interests resulting form scientific, literary and artistic production.

3. The States parties shall work together and enhance cooperation among them at all levels, with the full participation of intellectuals and inventors and their organizations, in order to develop and implement recreational, cultural, artistic and scientific programmes.

(Article 43)

Nothing in this Chartes may be construed or interpreted as impairing the rights and freedoms protected by the domestic laws of the States parties or those set forth in the international and regional human rights instruments which the States parties have adopted or ratified, including the rights of women, the rights of the child and the rights of persons belonging to minorities.

(Article 44)

The States parties undertake to adopt, in conformity with their constitutional procedures and with the provisions of the present Charter, whatever legislative or non-legislative measures that may be necessary to give effect to the rights set forth herein.

(Article 45)

1. Pursuant to this Charter, an "Arab Human Rights Committee", hereinafter referred to as "the Committee", shall be established. This Committee shall consist of seven members who shall be elected by secret ballot by the States parties to this Charter.
2. The Committee shall consist of nationals of the States parties to the present Charter, who must be highly experienced and competent in the Committee's field of work. The members of the Committee shall serve in their personal capacity and shall be fully independent and impartial.
3. The Committee shall include among its members not more than one national of a State party; such member may be re-elected only once. Due regard shall be given to the rotation principle.

4. The members of the Committee shall be elected for a four-year term, although the mandate of three of the members elected during the first election shall be for two years and shall be appointed by lot.
5. Six months prior to the date of the election, the Secretary-General of the League of Arab States shall invite the States parties to submit their nominations within the following three months. He shall transmit the list of candidates to the States parties two months, prior to the date of the election. The candidates who obtain the largest number of votes cast shall be elected to membership of the Committe If, because two or more candidates have an equal number of votes the number of candidates with the largest number of votes exceeds The number required, a second ballot will be held between the persons with equal numbers of votes. If the votes are again equal, the member or members shall be selected by lottery. The first election for membership of the Committee shall be held at least six months after the Charter enters into force.
6. The Secretary-General shall invite the States parties to a meeting at the headquarters of the League of Arab States in order to elect the member of the Committee. The presence of the majority of the States parties shall constitute a quorum. If there is no quorum, the Secretary-General shall call another meeting at which at least two thirds of the States parties must be present. If there is still no quorum, the Secretary-General shall call a third meeting, which will be held regardless of the number of States parties present.
7. The Secretary-General shall convene the first meeting of the Committee, during the course of which the Committee shall elect its Chairman from among its members, for a two-year term which may be renewed only once and for an identical period. The Committee shall establish its own rules of procedure and methods of work and shall determine how often it shall meet. The Committee shall hold its meetings at the headquarters of the League of Arab States. It may also meet in any other State party to the present Charter at that party's invitation.

(Article 46)

1. The Secretary-General shall declare a seat vacant after being notified by the Chairman of a member's:
   (a) Death;
   (b) Resignation; or
   (c) If, in the unanimous opinion of the other members, a member of the Committee has ceased to perform his functions without offering an acceptable justifioation or for any reason other than a temporary absence.
2. If a member's seat is declared vacant pursuant to the provisions of paragraph 1 and the teim or office of the member to be replaced does not expire within six months from the date on which the vacancy was declared, the Secretary-General of the League of Arab States shall refer the matter to the State parties to the present Charter, which may, within two months, submit nominations, pursuant to article 45, in order to fill the vacant seat.
3. The Secretary-General of the League of Arab States shall draw up an alphabetical list of all the duly nominated candidates, which he shall transmit to the States parties to the present Charter. The elections to fill the vacant seat shall be held in accordance with the relevant provisions.
4. Any member of the Committee elected to fill a seat declared vacant in accordance with the provisions of paragraph 1 shall remain a member of the Committee until the expiry of the remainder of the term of the member whose seat was declared vacant pursuant to the provisions of that paragraph.

5. The Secretary-General of the League of Arab States shall make provision within the budget of the League of Arab States for all the necessary financial and human resources and facilities that the Committee needs to discharge its functions effectively. The Committee's experts shall be afforded the same treatment with respect to remuneration and reimbursement of expenses as experts of the Secretariat of the League of Arab States.

(Article 47)

The States parties undertake to ensure that members of the Committee shall enjoy the immunities necessary for their, protection against any form of harassment or moral or material pressure or prosecution on account of the positions they take or statements they make while carrying out their functions as members of the committee.

(Article 48)

1. The States parties undertake to submit reports to the Secretary-General of the League of Arab States on the measures they have taken to give effect to the rights and freedoms recognized in this Charter and on the progress made towards the enjoyment thereof. The Secretary-General shall transmit these reports to the Committee for its consideration.
2. Each State party shall submit an initial report to the Committee within one year from the date on which the Charter enters into force and a periodic report every three years thereafter. The Committee may request the States parties to supply it with additional information relating to the implementation of the Charter.
3. The Committee shall consider the reports submitted by the States parties under paragraph 2 of this article in the presence of the representative of the State party whose report is being considered.

4. The Committee shall discuss the report, comment thereon and make the necessary recommendations in accordance with the aims of the Charter.
5. The Committee shall submit an annual report containing its comments and recommendations to the Council of the League, through the intermediary of the Secretary-General.
6. The Committee's reports, concluding observations and recommendations shall be public documents which the Committee shall disseminate widely.

(Article 49)

1. The Secretary-General of the League of Arab States shall submit the present Charter, once it has been approved by the Council of the League, to the States members for signature, ratification or accession.
2. The present Charter shall enter into effect two months from the date on which the seventh instrument of ratification is deposited with the Secretariat of the League of Arab States.
3. After its entry into force, the present Charter shall become effective for each State two months after the State in question has deposited its instrument of ratification or accession with the Secretariat.
4. The Secretary-General shall notify the States members of the deposit of each instrument of ratification or accession.

(Article 50)

Any State party may submit written proposals, though the Secretary-General, for the amendment of the present Charter. After these amendments have been circulated among the States members, the Secretary-General shall invite the States parties to consider the proposed amendments before submitting them to the Council of the League for adoption.

(Article 51)

The amendments shall take effect, with regard to the States parties that have approved them, once they have been approved by two thirds of the States parties.

(Article 52)

Any State party may propose additional optional protocols to the present Charter and they shall be adopted in accordance with the procedures used for the adoption of amendments to the Charter.

(Article 53)

1. Any State party, when signing this Charter, depositing the instruments of ratification or acceding hereto, may make a reservation to any article of the Charter, provided that such reservation does not conflict with the aims and fundamental purposes of the Charter.
2. Any State party that has made a reservation pursuant to paragraph 1 of this article may withdraw it at any time by addressing a notification to the Secretary-General of the League of Arab States.
3. The Secretary-General shall notify the States parties of reservations and of requests for their withdrawal.

Signed on behalf of :

The Hashemite Kingdom of Jordan.

The United Arab Emirates.

The Kingdom of Bahrain.

The Republic of Tunisia.

The Popular Democratic Republic of Algeria.

The Republic of Djibouti.

The Kingdom of Saudi Arabia.

The Republic of Sudan.

The Arab Republic of Syria.

The Republic of Somalia.

The Republic of Iraq.

The Sultanate of Oman.

The State of Palestine.

The State of Qatar.

The United Republic of Comoros.

The State of Kuwait.

The Republic of Lebanon.

The Greater Arab Libyan Popular Socialist Jamahiriya.

The Arab Republic of Egypt.

The Kingdom of Morocco.

The Islamic Republic of Mauritania.

The Republic of Yemen.

CHARTE ARABE DES DROITS DE L'HOMME

Adoptée par le
Sommet de la Ligue des Etats Arabes
à sa Seizième (16ème) session ordinaire
- Tunis - Mai 2004

Traduit par les

Nations Unies

Haut Commissariat Aux Droits de l'Homme

CHARTE ARABE DES DROITS DE L'HOMME

Adoptée par le

Sommet de la Ligue des Etats Arabes

à sa Seizième (16ème) session ordinaire

- Tunis -Mai 2004

Traduit par les

Nations Unies

Haut Commissariat Aux Droits de l'Homme

Préambule

Procédant de la foi de la Nation arabe dans la dignité de l'homme que Dieu a honoré depuis la création du monde et dans le fait que la patrie arabe est le berceau des religions et des civilisations dont les nobles valeurs ont consacré le droit de l'homme à une vie digne fondée sur la liberté, la justice et l'égalité,

Afin de concrétiser les principes éternels de fraternité, d'égalité et de tolérance entre les êtres humains consacrés par l'Islam et les autres religions révélées,

Fiers des valeurs et des principes humanitaires que la Nation arabe a établis au cours de sa longue histoire, lesquels ont contribué, dans une large mesure, à la diffusion de la science entre l'Orient et l'Occident, faisant de la région le point de mire du monde entier et la destination privilégiée des personnes en quête de savoir et de sagesse,

Ayant foi dans l'unité de la patrie arabe, qui lutte pour sa liberté et défend le droit des nations à disposer d'elles-mêmes, à préserver leurs richesses et à se développer; ayant foi dans la primauté du droit et dans sa contribution à la protection des droits de l'homme envisagés dans leur universalité et leur complémentarité et convaincue que la jouissance par l'être humain de la liberté, de la justice et de l'égalité des chances est l'aune à laquelle se mesure la valeur de toute société,

Rejetant toutes les formes de racisme et le sionisme qui constituent une violation des droits de l'homme et une menace pour la paix et la sécurité internationales; consciente du lien étroit existant entre les droits de l'homme et la paix et la sécurité internationales; réaffirmant les principes de la Charte des Nations Unies, de la Déclaration universelle des droits de l'homme et les dispositions du Pacte international relatif aux droits civils et politiques et du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels et tenant compte de la Déclaration du Caire sur les droits de l'homme en Islam,

Les États parties à la présente Charte conviennent de co qui salt(*):

(Article 1)

La présente Charte vise, dans le cadre de l'identité nationale des États arabes et du sentiment d'appartenance à une civilisation commune, à réaliser les objectifs suivants:

1. Placer les droits de l'homme au coe ur des préoccupations nationales dans les États arabes de façon à en faire de grands idéaux qui orientent la volonté de l'individu dans ces États et lui permettent d'améliorer sa réalité en accord avec les nobles valeurs humaines;
2. Inculquer à l'être humain dans les États arabes la fierté de son identité, la fidélité à sa patrie et l'attachement à sa terre, à son histoire et à ses intérêts communs et faire en sorte qu'il s'imprègne d'une culture de fraternité humaine, de tolérance et d'ouverture sur autrui, conformément aux principes et aux valeurs universels et à ceux qui sont proclamés dans les instruments internationaux relatifs aux droits de l'homme;
3. Préparer les nouvelles générations dans les États arabes à une vie libre et responsable dans une société civile solidaire fondée sur l'équilibre entre la conscience des droits et le respect des obligations et régie par les valeurs d'égalité, de tolérance et de modération;
4. Enraciner le principe selon lequel tous les droits de l'homme sont universels, indivisibles, interdépendants et indissociables.

(*) La République d'Irak a émis ses réserves sur un nombre des Artickes de la Charte arabe des droits de l'homme. tel que signalé dans le Mémorandum n°C/3/5/85 du 18/1/2004. soumis au Secrétariat général de la Ligue et addressé par la délégation de la République d'Irak au Comité arabe des droits de l'homme.

(Article 2)

1. Tous les peuples ont le droit de disposer d'eux-mêmes et d'être maîtres de leurs richesses et leurs ressources, et le droit de choisir librement leur système politique et de poursuivre librement leur développement économique, social et culturel;
2. Tous les peuples ont le droit de vivre à l'ombre de la souveraineté nationale et de l'unité territoriale;
3. Toutes les formes de racisme, le sionisme, l'occupation et la domination étrangères constituent une entrave à la dignité de l'homme et un obstacle majeur à l'exercice des droits fondamentaux des peuples; il est impératif de condamner leur pratique sous toutes ses formes et de veiller à leur élimination;
4. Tous les peuples ont le droit de résister à l'occupation étrangère.

(Article 3)

1. Chaque État partie à la présente Charte s'engage à garantir à tout individu relevant de sa juridiction le droit de jouir des droits et des libertés énoncés dans la présente Charte sans distinction aucune fondée sur la race, la couleur, le sexe, la langue, la croyance religieuse, l'opinion, la pensée, l'origine nationale ou sociale, la fortune, la naissance ou le handicap physique ou mental;
2. Les États parties à la présente Charte prennent les mesures requises pour garantir l'égalité effective dans l'exercice de tous les droits et de toutes les libertés consacrés par la présente Charte, de façon à assurer une protection contre toutes les formes de discrimination fondées sur l'un quelconque des motifs mentionnés au paragraphe précédent;

L'homme et la femme sont égaux sur le plan de la dignité humaine, des droits et des devoirs, dans le cadre de la discrimination positive instituée au profit de la femme par la Charia islamique et les autres lois divines et par les législations en vigueur et les instruments légaux. En conséquence, chaque État partie à la présente Charte s'engage à prendre toutes les mesures nécessaires pour garantir la parité des chances et l'égalité effective entre l'homme et la femme dans l'exercise de tous les droits énoncés dans la présente Charte.

(Article 4)

1. En cas de situation d'urgence exceptionnelle mettant en danger l'existence de la nation et proclamée par un acte officiel, les États parties à la présente Charte peuvent prendre, dans la stricte mesure où l'exige la situation, des dispositions qui dérogent aux engagements qu'ils ont contractés en vertu de la présente Charte, à condition que ces dispositions ne soient pas incompatibles avec les autres obligations qui leur incombent en vertu du droit international et n'entraînent aucune discrimination fondée sur le seul motif de la race, de la couleur, du sexe, de la langue, de la religion ou de l'origine sociale;
2. Aucune dérogation aux dispositions ci-après n'est autorisée, en cas de situation d'urgence exceptionnelle: article 5, article 8, article 9, article 10, article 13, paragraphe 6 de l'article 14, article 15, article 18, article 19, article 20, article 22, article 27, article 28, article 29 et article 30. En outre, les garanties judiciaires nécessaires pour la protection des droits visés ne peuvent être suspendues;
3. Tout État partie à la présente Charte qui exerce le droit de dérogation informe immédiatement les autres États parties, par l'intermédiaire du Secrétaire général de la Ligue des États arabes, des dispositions auxquelles il déroge et des motifs de la dérogation. Il les informe également par le même truchement de la fin de la dérogation à la date à laquelle celle-ci intervient.

(Article 5)

1. Le droit à la vie est un droit inhérent à toute personne humaine:
2. La loi protège ce droit et nul ne sera privé arbitra rement de sa vie.

(Article 6)

La peine de mort ne peut être prononcée que pour les orimes les plus graves conformément aux lois en vigueur au momènt où le crime est commis et en vertu d'un jugement définitif rendu par un tribunal compétent. Toute personne condamnée à la peine de mort a le droit de solliciter la grâce ou l'allégement de sa peine.

(Article 7)

1. La peine de mort ne peut être prononcée contre des personnes âgées de moins de 18 ans sauf disposition contraire de la législation en vigueur au moment de l'infraction;
2. La peine de mort ne peut être exécutée sur la personne d'une femme enceinte tant qu'elle n'a pas accouché ou d'une mère qui allaite que deux années après l'accouchement; dans tous les cas l'intérêt du nourrisson prime.

(Article 8)

1. Nul ne peut être soumis à des tortures physiques ou mentales ou à un traitement cruel, humiliant, dégradant ou inhumain;
2. Chaque État partie protège tout individu relevant de sa juridiction de ce type de pratiques et prend des mesures efficaces pour les prévenir. Ces actes ou la participation à ces actes sont considérés comme des crimes imprescriptibles punis par la loi. Chaque État partie garantit dans son système juridique réparation à la victime d'un acte de torture et le droit à une réhabilitation et à une indemnisation.

(Article 9)

Il est interdit de soumettre quiconque à des expériences medicales ou scientifiques ou d'utiliser ses organes sans son libre consentement et sa pleine connaissance des conséquences pouvant résulter de cela, étant entendu que les règles éthiques, humanitaires et professionnelles, doivent être observées et que les procédures médicales de nature à garantir la sécurité personnelle de l'intéressé conformément aux lois pertinentes en vigueur dans chaque État partie doivent être respectées. Le commerce des organes humains est interdit quelles que soient les circonstances.

(Article 10)

1. L'esclavage et la traite des êtres humains sont interdits sous toutes leurs formes et punis par la loi. Nul ne peut être tenu en esclavage ou en servitude quelles que soient les circonstances;
2. Le travail forcé, la traite des êtres humains à des fins de prostitution ou d'exploitation sexuelle, l'exploitation de la prostitution d'autrui et toute autre forme d'exploitation ainsi que l'exploitation des enfants dans les conflits armés sont interdits.

(Article 11)

Toutes les personnes sont égales devant la loi et ont le droit de jouir de sa protection sans distinction d'aucune sorte.

(Article 12)

Toutes les personnes sont égales devant la justice. Les États parties garantissent l'indépendance de la justice et la protection des juges contre toute ingérence, pression ou menace. Ils garantissent également à tous les individus relevant de leur compétence l'accès aux juridictions de tous les degrés.

(Article 13)

1. Chacun a droit à un procès équitable dans lequel sont assurées des garanties suffisantes et conduit par un tribunal compétent indépendant et impartial établi préalablement par la loi qui décidera du bien-fondé de toute accusation en matière pénale dirigée contre lui ou se prononcera sur ses droits et ses obligations. Chaque État partie garantit à ceux qui n'ont pas les ressources nécessaires une aide juridictionnelle pour leur permettre de défendre leurs droits;
2. Le procès est public sauf dans des cas exceptionnels lorsque l'exige l'intérêt de la justice dans une société respectueuse des libertés et droits de l'homme.

(Article 14)

1. Tout individu a droit à la liberté et à la sécurité de sa personne. Nul ne peut faire l'objet d'une arrestation, d'une perquisition ou d'une détention arbitraire et sans mandat légal;
2. Nul ne peut être privé de sa liberté, si ce n'est pour les motifs et dans les cas prévus préalablement par la loi et conformément à la procédure qui y est fixée;
3. Tout individu arrêté sera informé, au moment de son arrestation, dans une langue qu'il comprend, des raisons de cette arrestation, recevra immédiatement notification de toute accusation portée contre lui et a le droit de prendre contact avec ses proches;
4. Toute personne privée de sa liberté par arrestation ou détention a le droit de demander d'être soumis à un examen médical et doit être informée de ce droit;

5. La personne arrêtée ou détenue du chef d'une accusation pénale est présentée dans les plus brefs délais à un juge ou un fonctionnaire habilité par la loi à exercer des fonctions judiciaires, et devrait être jugée dans un délai raisonnable ou libérée. Sa libération peut être subordonnée à des garanties assurant sa comparution à l'audience. La détention provisoire ne doit en aucun cas être la règle;
6. Quiconque est privé de sa liberté par arrestation ou détention a le droit d'introduire un recours devant un tribunal compétent afin que celui'ei statue sans délai sur la légalité de cette arrestation ou detention et ordonne sa libération si l'arrestation ou la detention est illégale;
7. Toute psonne victime d'une arrestation ou d'une détention arbitraire ou illégale a droit à réparation.

(Article 15)

II ne peut y avoir d'infraction ni de peine qu'en vertu d'un texte de loi adopté préalablement; la loi la plus favorable à l'accusé est appliquée dans tous les cas.

(Article 16)

Toute personne accusée d'une infraction est présumée innocente jusqu'à ce que sa culpabilité ait été établie par un jugement définitif conformément à la loi et a droit au cours de l'instruction et durant le procès au moins aux garanties suivantes:

1. Droit d'être informée immédiatement de façon détaillée et dans une langue qu'elle comprend de la nature des accusations portées contre elle;
2. Droit de disposer d'un temps et de facilités suffisants pour préparer sa défense et de prendre contact avec ses proches;

3. Droit d'être jugée en sa présence devant son juge naturel et de se défendre elle-même ou avec l'assistance d'un avocat de son choix avec lequel elle peut communiquer en toute liberté et confidentialité;
4. Droit de bénéficier gratuitement de l'assistance d'un avocat pour la défendre si elle ne peut pas le faire elle-même ou si l'intérêt de la justice l'exige et droit de se faire assister gratuitement d'un interprète si elle ne comprend pas ou ne parle pas la langue employée à l'audience;
5. Droit d'interroger elle-même ou de faire interroger par son défenseur les témoins à charge et d'obtenir la comparution de témoins à décharge dans les mêmes conditions que les témoins à charge;
6. Droit de ne pas être forcée de témoigner contre elle-même ou de s'avouer coupable;
7. Droit, si elle est déclarée coupable d'une infraction, de faire appel conformément à la loi devant une instance judiciaire supérieure;
8. Droit à ce que la sécurité de sa personne et sa vie privée soient respectées en toutes circonstances.

(Article 17)

Chaque État partie garantit en particulier à tout enfant à risque ou délinquant accusé d'une infraction le droit à un régime judiciaire spécial pour mineurs tout au long des poursuites, du procès et de l'application du jugement et à un traitement spécial qui soit compatible avec son âge et qui protège sa dignité, facilite sa réadaptation et sa réinsertion et lui permette de jouer un rôle constructif dans la société.

(Article 18)

Aucune personne dont l'incapacité de s'acquitter d'une dette résultant d'une obligation contractuelle a été établie en justice ne sera emprisonnée.

(Article 19)

1. Nul ne peut être jugé deux fois pour une même infraction. Il appartient à toute personne faisant l'objet d'une telle procédure d'en contester la légalité et de demander sa libération;
2. Tout prévenu dont l'innocence a été établie par un jugement définitif a le droit d'être indemnisé du préjudice qu'il a subi.

(Article 20)

1. Toute personne privée de sa liberté est traitée avec humanité et avec le respect de la dignité inhérente à la personne humaine;
2. Les prévenus sont séparés des condamnés et sont traités de manière compatible avec leur condition de personne non condamnée.
3. Le régime pénitentiaire a pour but l'amendement et la réinsertion sociale des prisonniers.

(Article 21)

1. Nul ne fera l'objet d'immixtion arbitraire ou illégale dans sa vie privée, sa famille, son domicile ou sa correspondance, ni d'atteinte à son honneur ou à sa réputation;
2. Toute personne a droit à la protection de la loi contre une telle immixtion ou atteinte.

(Article 22)

Toute personne a droit à la reconnaissance de sa personnalité juridique.

(Article 23)

Chaque État partie à la présente Charte garantit un moyen de recours utile à toute personne dont les droits ou les libertés reconnus dans la présente Charte ont été violés même si la violation a été commise par des personnes agissant dans l'exercice de leurs fonctions officielles.

(Article 24)

Tout citoyen a le droit:

1 . De pratiquer librement une activité politique;

2. De participer à la direction des affaires publiques, directement ou par l'intermédiaire de représentants librement choisis;

3. De se porter candidat ou de choisir ses représentants dars des élections libres et régulières et dans des conditions d'erateté entre tous les citoyens assurant la libre expression et savolonté;

4. De bénéficier de la possibilité d'accéder dans des conditions d'égalité avec les autres aux fonctions publiques de son pays dans le respect de la parité des chances;

5. De constituer librement des associations avec d'autres et d'y adhérer;

6. À la liberté de réunion et à la liberté de rassemblement pacifique;

7. L'exercice de ces droits ne peut faire l'objet que des seules restrictions imposées conformément à la loi et qui sont nécessaires dans une société respectueuse des libertés et des droits de l'homme pour protéger la sécurité nationale, l'ordre public, la sûreté publique, la santé publique ou la moralité publique ou pour sauvegarder les droits et les libertés d'autrui.

(Article 25)

Les personnes appartenant à des minorités ne peuvent être privées du droit de jouir de leur culture, d'utiliser leur langue et de pratiquer les préceptes de leur religion; la loi réglemente l'exercice de ces droits.

(Article 26)

1. Toute personne qui se trouve légalement sur le territoire d'un État partie jouit de la liberté de circuler et choisit librement son lieu de résidence, où que ce soit sur ce territoire, dans le respect des lois en vigueur;
2. Aucun État partie n'expulsera une personne qui ne détient pas sa nationalité et qui se trouve légalement sur son territoire, qu'en exécution d'une décision prise conformément à la loi et après lui avoir donné la possibilité d'introduire un recours devant l'autorité compétente, sauf si des considérations de sécurité nationale s'y opposent; l'expulsion collective est interdite dans tous les cas.

(Article 27)

1. Nul ne peut être arbitrairement ou illégalement empêché de quitter un pays quel qu'il soit, y compris son propre pays, interdit de séjour dans une région donnée, ou obligé à séjourner dans ledit pays;
2. Nul ne peut être exile de son pays ou privé du droit d'y retoumer.

(Article 28)

Chacun a le droit de demander l'asile politique à un autre pays pour échapper à la persécution; ce droit ne peut être exercé par une personne qui fait l'objet de poursuites pour une infraction de droit commun. II est interdit d'extrader des réfugiés politiques.

(Article 29)

1. Toute personne a droit à une nationalité et nul ne peut être déchu arbitrairement ou illégalement de sa nationalité;
2. Les États parties prendront, conformément à leur législation relative à la nationalité, les mesures qu'ils jugeront appropriées pour permettre à l'enfant d'acquérir la nationalité de sa mère en tenant compte dans tous les cas de l'intérêt de l'enfant:
2. Nul ne se verra dénier le droit d'acquérir une autre nationalité compte dûment tenu des procédures juridiques en vigueur dans son pays.

(Article 30)

1. Toute personne a droit à la liberté de pensée, de croyance et de religion, qui ne peut faire l'objet d'aucune restriction non prévue par la loi;
2. La liberé de mànifester sa religion ou ses convictions ou de pratiquer individuellement ou collectivement les rites de sa religion ne peut faire l'objet que des seules restrictions prévues par la loi et qui sont nécessaires dans une société tolérante, respectueuse des libertés et des droits de l'homme pour la protection de la sûreté publique, de l'ordre public, de la santé publique ou de la moralité publique ou des libertés et droits fondamentaux d'autrui;
3. Les parents ou les tuteurs assurent librement l'éducation religieuse et morale de leurs enfants.

(Article 31)

Le droit à la propriété privée est garanti à chacun et il est interdit dans tous les cas de confisquer arbitrairement ou illégalement tout ou partie des biens d'une personne.

(Article 32)

1. La présente Charte garantit le droit à l'information et la liberté d'opinion et d'expression et le droit de rechercher, de recevoir et de répandre des informations par tout moyen, sans considération de frontières géographiques;
2. Ces droits et libertés sont exercés dans le cadre des principes fondamentaux de la société et sont soumis aux seules restrictions nécessaires au respect des droits et de la réputation d'autrui et à la sauvegarde de la sécurité nationale, de l'ordre public, de la santé publique ou de la moralité publique.

(Article 33)

1. La famille est la cellule naturelle et fondamentale de la société; elle est fondée sur le mariage entre l'homme et la femme; le droit de se marier et de fonder une famille selon les règles et les conditions régissant le mariage est reconnu à l'homme et à la femme dès qu'ils sont en âge de contracter un mariage. Il ne peut y avoir de mariage sans le plein et libre consentement des deux parties. La législation en vigueur réglemente les droits et les devoirs de l'homme et de la femme au regard du mariage, durant le mariage et lors de sa dissolution;
2. L'États et la société garantissent la protection de la famille, le renforcement de ses liens, la protection de ses membres, l'interdiction de toutes les formes de violence ou de mauvais traitements dans les relations entre ses membres, et en particulier à l'égard de la femme et de l'enfant. Ils garantissent égalemerit à Ia mère, à l'enfant, à la personne âgée et aux personnes ayant des besoins particuliers la protection et l'assistance nécessaires et assurent aux adolescents et aux jeunes les meilleures chances de développement physique et mental:

3. Les États parties prennent toutes les dispositions législatives, administratives et judiciaires requises pour assurer la protection, la survie et le bien-être de l'enfant dans un climat de liberté et de dignité et pour faire en sorte que son intérêt supérieur soit, en toutes circonstances, le critère à la base de toutes les mesures le concernant qu'il s'agisse d'un enfant à risque ou d'un enfant délinquent:
4. Les États parties prennent toutes les mesures nécessaires pour garantir, notamment aux jeunes, le droit d'exercer une activité sportive.

(Article 34)

1. Le droit au travail est un droit naturel de chaque citoyen. L'Etat s'efforce d'assurer dans la mesure du possible un emploi au plus grand nombre de demandeurs tout en garantissant la production, la liberté du travail et l'égalité des chances sans distinction aucune fondée sur la race, la couleur, le sexe, la religion, la langue, l'opinion politique, l'appartenance à un syndicat, l'origine nationale, l'origine sociale, un handicap ou toute autre situation;
2. Chaque travailleur a le droit de jouir de conditions de travail justes et favorables qui assurent un salaire équitable lui permettant de subvenir à ses besoins essentiels et à ceux de sa famille et fixent les heures de travail et de repos, les congés payés et les règles pour préserver l'hygiène et la sécurité du travail et la protection des femmes, des enfants et des personnes handicapées dans le cadre du travail;

3. Les États parties reconnaissent le droit de l'enfant d'être protégé contre l'exploitation économique et de n'être astreint à aucun travail potentiellement dangereux ou susceptible d'entraver son éducation ou de nuire à sa santé ou à son développement hysique, mental, spirituel, moral ou social. À cette fin, et compte tenu des dispositions des autres instruments internationàux pertinents, les États parties, en particulier:
   a) Fixent un âge minimum d'admission à l'emploi;
   b) Prévoient une réglementation appropriée des horaires de travail et des conditions d'emploi;
   c) Prévoient des peines ou d'autres sanctions appropriées pour assurer l'application effective du présent article;
4. II est interdit de faire une distinction entre l'homme et la femme dans l'exercice du droit de bénéficier de manière effective d'une formation, d'un emploi, de la protection du travail et d'un salaire égal pour un travail de valeur et de qualité égales;
5. Chaque État partie assure aux travailleurs qui immigrent sur son territoire la protection requise conformément à la législation en vigueur.

(Article 35)

1. Chaque individu a le droit de constituer des syndicats ou d'adhérer à des syndicats et de pratiquer librement une activité syndicale pour défendre ses intérêst;
2. L'exercice de ces droits et libertés ne peut faire l'objet que des seules restrictions prévues par les lois en vigueur et qui sont nécessaires pour préserver la sécurité nationale, la sûreté publique, l'ordre public ou pour protéger Ia santé publique, Ia moralité publique ou les droits et les libertés d'autrui;

3. Chaque État partie garantit le droit de grève dans les limites fixées par la législation en vigueur.

(Article 36)

Les États parties garantissent le droit de chaque citoyen à la sécurité sociale, y compris l'assurance sociale.

(Article 37)

Le droit au développement est un des droits fondamentaux de l'homme et tous les États parties sont tenus d'établir les politiques de développement et de prendre les mesures requises pour assurer ce droit. Il leur incombe d'oeuvrer pour concrétiser les valeurs de solidarité et de coopération entre eux et au niveau international afin d'éliminer la pauvreté et de réaliser le développement économique, social, culturel et politique. En vertu de ce droit, chaque citoyen a le droit de participer à la réalisation du développement, d'y contribuer et de bénéficier de ses bienfaits et de ses fruits.

(Article 38)

Toute personne a droit à un niveau de vie suffisant, sa famille, qui leur assure le bien-être et une vie décente, y compris Ia nourriture, les vêtements, le logement et les services, et a droit a un environnement sain. Les États parties prennent les mesures requises en fonction de leurs ressources pour assurer ce droit.

(Article 39)

1. Les États parties reconnaissent le droit qu'a tout membre de la société de jouir du meilleur état de santé physique et mentale qui puisse être atteint et le droit du citoyen de bénéficier gratuitement des services de santé de base et d'accéder aux centres de soins médicaux sans discrimination aucune;

2. Les mesures que les États parties prendront compremment les suivantes:

a) Développement des soins de santé de base et garantie de la gratuité des services des centres qui fournissent ces soins et de la facilite d'accès à ces centres où qu'ils soient et quelle que soit la situation économique;

b) Fourniture d'efforts pour combattre les maladies par des moyens préventifs et curatifs de facon à réduire Ia mortalité;

c) Action de sensibilisation et d'éducation sanitaires;

d) Lutte contre les pratiques traditionnelles préjudiciables à la santé de la personne;

e) Garantie à chacun de la nourriture de base et de l'eau potable;

f) Lutte contre les facteurs de pollution de l'environnement et fouiture des moyens d'assainissement;

g) Lutte contre la drogue, les substances psychotropes, le tabagisme et les substances préjudiciables à la santé.

(Article 40)

1. Les États parties s'engagent à assurer aux personnes mentalement ou physiquement handicapées une vie décente qui garantisse leur dignité, ainsi qu'à renforcer leur autonomie et à faciliter leur participation effective dans la société;

2. Les États parties fournissent gratuitement des services sociaux à toutes les personnes handicapées, apportent à celles d'entre elles qui en ont besoin un soutien matériel, directement ou par le biais de leur famille ou de la famille qui s'occupe d'eux, et font tout ce qui est nécessaire pour éviter leur placement en institution. Dans tous les cas, ils prennent en compte l'intérêt supérieur de la personne handicapée;

3. Les États parties prennent toutes les dispositions nécessaires pour lutter par tous les moyens possibles contre les handicaps, notamment par le biais de programmes de santé préventive et d'efforts de sensibilisation et d'éducation;
4. Les États parties fournissent tous les services d'enseignement appropriés aux personnes handicapées en tenant compte de l'importance de leur intégration dans le système d'enseignement, ainsi que de l'importance de la formation professionnelle, de la préparation à exercer une activité professionnelle et de la fourniture d'un emploi approprié dans le secteur public ou privé;
5. Les États parties fournissent tous les services de santé appropriés aux personnes handicapées, y compris des services de réadaptation pour leur intégration dans la société;
6. Les États parties assurent aux personnes handicapées la possibilité d'utiliser tous les services collectifs publics et privés.

(Article 41)

1. L'alphabétisation est un impératif pour les États et chacun a droit à l'éducation:
2. Les États parties garantissent à leurs citoyens la gratuité de l'enseignement au moins aux niveaux primaire et fondamental. L'enseignement primaire sous toutes ses formes et à toutes les étapes est obligatoire et accessible à tous sans discrimination;
3. Les États parties prennent dans tous les domaines les mesures appropriées pour assurer le partenariat entre l'homme et la femme en vue d'atteindre les objectifs du développement;
4. Les États parties garantissent un enseignement visant l'épanouissement total de l'être humain et le renforcement du respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales;

5. Les États parties oevrent pour inscrire les principes relatifs aux droits de l'homme et aux libertés fondamentales aux programmes et aux activités éducatifs, aux programmes pédagogiques et de formation tant officiels que non officiels;
6. Les États parties garantissent la mise en place des mécanismes requis pour assurer l'éducation permanente à tout citoyen et établissent des plans nationaux pour l'éducation des adultes.

(Article 42)

1. Toute personne a le droit de participer à la vie culturelle et de bénéficier des fruits du progrès scientifique et de ses applications;
2. Les États parties s'engagent à respecter la liberté de la recherche scientifique et de la créativité et garantissent la protection des intérêts moraux et matériels liés à la production scientifique, littéraire ou artistique;
3. Les États parties s'efforcent d'agir en commun et de renforcer la coopération entre eux à tous les niveaux avec la pleine participation des intellectuels et des inventeurs et de leurs organisations, en vue d'élaborer et d'appliquer des programmes récréatifs, culturels, artistiques et scientifiques.

(Article 43)

Aucune disposition de la présente Charte ne sera interprétée de façon à porter atteinte aux droits et aux libertés protégés par les lois internes des États parties ou énoncés dans les instruments internationaux et régionaux relatifs aux droits de l'homme que les États parties ont adoptés ou ratifiés, y compris les droits de la femme, de l'enfant et des personnes appartenant à des minorités.

(Article 44)

Les États parties s'engagent à prendre, conformément à leurs procédures constitutionnelles et aux dispositions de la présente Charte, les mesures législatives ou autres nécessaires pour donner effet aux droits énoncés dans la présente Charte.

(Article 45)

1. II est institué, en vertu de la présente Charte, un Comité arabe des droits de l'homme ci-après dénommé "le Comité". Le Comité est composé de sept membres élus au scrutin secret par les États parties à la présente Charte;
2. Le Comité est formé de ressortissants d'États parties à la présente Charte qui doivent être des personnalités ayant une grande expérience et compétence dans le domaine d'activité du Comité. Les membres du Comité exercent leurs fonctions à titre personnel et en toute indépendance et impartialité;
3. Le Comité ne peut comprendre parmi ses membres plus d'un ressortissant d'un État partie; un tel membre n'est rééligible qu'une seule fois. Il est tenu compte du principe de l'alternance;
4. Les membres du Comité sont élus pour un mandat de quatre ans, étant entendu que le mandat de trois des membres élus à la première élection, qui seront désignés par tirage au sort, prendra fin au bout de deux ans:

5. Six mois avant la date de l'élection, le Secrétaire général de la Ligue des États arabes invite les États parties à désigner leurs candidats dans un délai de trois mois. 11 leur communique la liste des candidats deux mois avant la date de l'élection. Sont élus membres du Comité les candidats qui obtiennent le plus grand nombre de voix. Au cas où les candidats qui ont obtenu le plus grand nombre de voix dépassent le nombre requis du fait de l'obtention d'un nombre égal de voix par deux candidats ou plus, il est procédé à un nouveau tour de scrutin entre les candidats ayant obtenu le même nombre de voix. S'il y a de nouveau égalité, le ou les membres à élire sont tirés au sort. La première élection des membres du Comité a lieu au plus tôt six mois après l'entrée en vigueur de la Charte;
6. Le Secrétaire général invite les États parties à une réunion consacrée à l'élection des membres du Comité qui a lieu au siège de la Ligue des États arabes. Le quorum est constitué par la majorité des États parties. S'il n'est pas atteint, le Secrétaire général convoque une nouvelle réunion à laquelle doit participer au moins le ners des États partics. Si le quorum n'est toujours pas atteint, le Secrétaire général convoque une troisième réunion, qui se tiendra quel que soit le nombre des États parties présents;
7. La première réunion du Comité est convoquée par le Secrétaire général. Au cours de cette réunion, le Comité élit son Président parmi ses membres, pour un mandat de deux ans renouvelable une seule fois pour une période identique. Le Comité établit son statut et son règlement intérieur et fixe la périodicité de ses réunions. Le Comité tient ses réunions au siège de la Ligue des États arabes. II peut aussi se réunir dans tout autre État partie à la présente Charte sur invitation de celui-ci.

(Article 46)

1. Le Secrétaire général de la Ligue des États arabes déclare un siège vacant après avoir été avisé par le Président du Comité dans les cas suivants:
   a) Lorsqu'un membre du Comité est décédé;
   b) Lorsqu'un membre du Comité a démissionné;
   c) Lorsqu'un membre du Comité, de l'avis unanime des autres membres, a cessé de remplir ses fonctions pour toute autre cause qu'une absence de caractère temporaire, sans donner de motif valable;
2. Lorsqu'un poste est déclaré vacant conformément au paragraphe 1 ci-dessus, et que le mandat du membre à remplacer n'expire pas dans les six mois qui suivent la date à laquelle la vacance est déclarée, le Secrétaire général de la Ligue des États arabes en avise les États parties à la présente Charte qui peuvent, dans un délai de deux mois, désigner des candidats conformément aux dispositions de l'article 45 en vue de pourvoir le siège vacant:
3. Le Secrétaire général de la Ligue des États arabes dresse la liste alphabétique de tous les candidats ainsi présentés et la communique aux États parties à la présente Charte. L'élection pour pourvoir le siège vacant a ensuite lieu cor formément aux dispositions pertinentes;
4. Tout membre du Comité élu à un siège déclaré vacant conformément au paragraphe 1 siège au Comité jusqu'à la fin de la partie restante du mandat du membre dont le siège est devenu vacant, conformément aux dispositions dudit paragraphe;

5. Le Secrétaire général alloue sur le budget de la Ligue des États arabes les ressources financières et humaines et les moyens matériels dont le Comité a besoin pour s'acquitter efficacement de ses fonctions. Les membres du Comité sont considérés, en ce qui concerne la rémunération et le remboursement des frais, comme des experts du Secrétariat.

(Article 47)

Les États parties s'engagent à assurer aux membres du Comité les immunités nécessaires pour les protéger contre toute forme d'entrave, de pression morale ou matérielle ou de poursuites judiciaires du fait des positions qu'ils prennent ou des déclarations qu'ils font dans l'exercice de leurs fonctions en tant que membres du Comité.

(Article 48)

1. Les États parties s'engagent à présenter au Secrétaire général de la Ligue des États arabes des rapports sur les mesures qu'ils auront prises pour donner effet aux droits et aux libertés reconnus dans la présente Charte et sur les progrès réalisés dans l'exercice de ces droits. Le Secrétaire général transmet ces rapports au Comité pour qu'il les examine;
2. Les États parties présentent un rapport initial au Comité dans un délai d'un an à compter de la date de l'entrée en vigueur de la Charte pour chacun d'eux et un rapport périodique tous les trois ans. Le Comité peut demander aux États parties des renseignements supplémentaires ayant trait à l'application de la Charte;
3. Le Cotrité étudie en séance publique les rapports présentés par parties conformément au paragraphe 2 du présent en présence et avec la participation au débat du représentant de l'État concerné;

4. Le Comité examine le rapport, fait des observations et formule les recommandations requises conformément aux objectifs de la Charte;
5. Le Comité présente un rapport annuel contenant ses observations et ses recommandations au Conseil de la Ligue par l'intermédiaire du Secrétaire général;
6. Les rapports, les observations finales et les recommandations du Comité sont des documents publics auxquels le Comité assure une large diffusion.

(Article 49)

6. Le Secrétaire général de la Ligue des États arabes soumet la présente Charte, une fois que le Conseil de la Ligue l'a approuvée, aux États membres pour signature, ratification ou adhésion;
1. La présente Charte prend effet deux mois après la date du dépôt du septième instrument de ratification auprès du Secrétariat de la Ligue des États arabes;
2. Après son entrée en vigueur, la présente Charte prendra effet pour chaque État deux mois après qu'il aura déposé son document de ratification ou d'adhésion auprès du Secrétariat;
3. Le Secrétaire général informe les États parties du dépôt de chaque instrument de ratification ou d'adhésion.

(Article 50)

Tout État partie peut, par l'intermédiaire du Secrétaire général, présenter par écrit des propositions pour modifier la présente Charte. Après notification de ces propositions aux autres États parties, le Secrétaire général invite ces derniers à les examiner en vue de leur approbation avant qu'elles ne soient présentées au Conseil de la Ligue pour adoption.

(Article 51)

Les modifications prennent effet à l'égard des États parties qui les ont approuvées une fois qu'elles ont été approuvées par les deux tiers des États parties à la Charte.

(Article 52)

Tout État partie peut proposer des protocoles facultatifs additionnels à la présente Charte, et ceux-ci sont adoptés selon les modalités suivies pour l'adoption des modifications apportées à la Charte.

(Article 53)

1. Tout État partie peut, en signant la présente Charte, en déposant les instruments de ratification y relatifs ou en y adhérant, émettre une réserve sur un de ses articles quel qu'il soit à condition que cette réserve ne soit pas incompatible avec l'objet de la Charte;
2. Tout État partie qui a émis une réserve en application du paragraphe 1 du présent article peut à tout moment retirer cette réserve en adressant une notification au Secrétaire général de la Ligue des États arabes;
3. Le Secrétaire général notifie aux États parties les réserves émises et les demandes de retrait de réserves.

SIGNATURE

POUR:

Le Royaume Hachémite de Jordarie.

L' État des Émirats Arabes Unis.

Le Royaume de Bahrein.

La République de Tunisie.

La République démocratique populaire d'Algérie.

La République de Djibouti.

Le Royaume d'Arabie Saoudite.

La République du Soudan.

La République arabe syrienne.

La République de Somalie.

La République d'Irak.

Le Sultanat d'Oman.

L'État de Palestine.

L'État de Qatar.

L'Union des Comores.

L'État du Koweit.

La République libanaise.

La Grande Jamahiriyah socialiste populaire arabe libyenne.

La République arabe d'Egypte.

Le Royaume du Maroc.

La République islamique mauritanienne.

La République yéménite.